

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

ولاية تونس

# نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2018



## الفهرس

المقدمة.....3

I- الإطار القانوني للنفاز.....3

II- تكريس حقّ النفاز.....4

1- الجانب المؤسّساتي.....4

2- المستوى التفاعلي.....4

3- تنظيم الأرشيف وتصنيف الوثائق الإدارية.....8

4- التكوين والتأهيل في مجال النفاز.....8

III- التحديات والمعوقات.....10

1- النقائص المرتبطة بالتشريعات.....10

2- النقائص المرتبطة بواقع النفاز.....10

3- النقائص المرتبطة بواقع النفاز داخل الولاية.....11

IV- التوصيات والمقترحات.....11

## المقدمة

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،

ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة في اتجاه دعم حرية التعبير وتركيز المسار الديمقراطي والكشف عن الفساد وترسيخ قواعد الشفافية والمساءلة تطبيقا لما نص عليه الفصل 32 من الدستور الجديد للجمهورية التونسية وتنفيذا للالتزامات تونس الدولية.

وإيماننا من إدارة الولاية بأنّ النفاذ إلى المعلومة هو حقّ لكلّ مواطن وأنّ نجاح هذا المسار يستوجب انخراط وشراكة جميع الأطراف المعنية بدءا بالهيكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 ومرورا بالمكلفين بالنفاذ وأخيرا منظوري الإدارة والمجتمع المدني، كلّ من موقعه.

### 1 - الإطار القانوني للنفاذ

منذ صدور المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية نشأ حق النفاذ إلى المعلومة في تونس ليقع إدراجه سنة 2014 كحقّ دستوري.

لم يكن حقّ النفاذ إلى المعلومة منظمًا بنصوص قانونية رغم مصادقة الدولة التونسية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يُقرّ هذا الحقّ من خلال المادة 19 منه التي تنصّ على أنّه " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية".

لم يكن المرسوم عدد 41 لسنة 2011 واضحا بالكيفية المطلوبة لذلك تمّ إتمامه وتنقيحه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 ثم تفسيره بالمنشور عدد 25 المؤرخ في 5 ماي 2012 الصادر عن رئيس الحكومة.

واستجابة لتطلّعات الإداريين والمجتمع المدني لمزيد تعزيز هذا الحق وتوضيحه ووضع الآليات اللازمة لتطبيقه وفقا للمعايير الدولية المعتمدة في الغرض، فقد تم إقراره كمبدأ دستوري ضمن الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.

وقد ساهم إدراج هذا الحق ضمن الحقوق الدستورية وجعل الدولة ضامن له في صدور القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالإنفاذ إلى المعلومة وقد تجاوز هذا النص العوائق القانونية التي تضمنها المرسوم عدد 41 كما صُنّف القانون عدد 22 لسنة 2016 من بين العشر قوانين الأولى في العالم لاستجابته للمعايير الدولية في الغرض. وقد جاء هذا القانون ليضمن حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الإنفاذ إلى المعلومة ولتعزيز مبدأ الشفافية.

وبناء على ما تقدّم يمكن تلخيص نشاط خلية الإنفاذ إلى المعلومة لسنة 2018 كما يلي :

## II- تكريس حق الإنفاذ

### **1- الجانب المؤسسي**

تسعى الولاية للأخذ بعين الاعتبار متطلبات قانون الإنفاذ إلى المعلومة ، حيث قامت خلال سنة 2018:

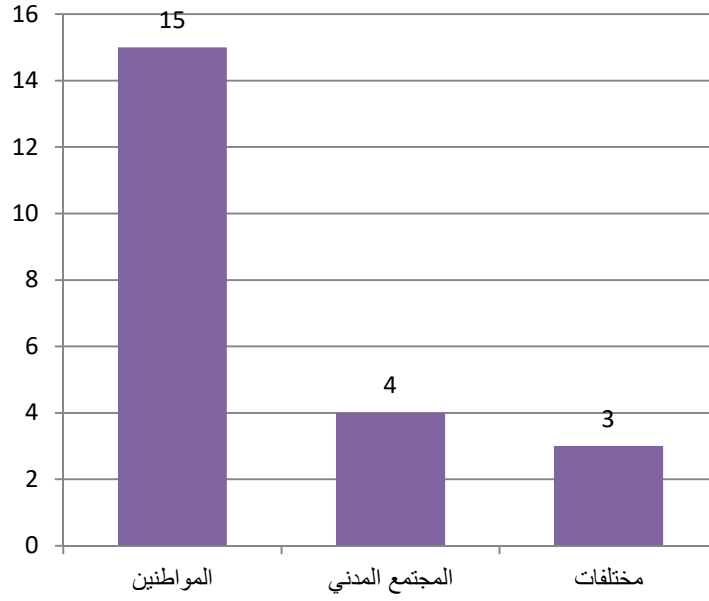
- بالشرع في صياغة موقع واب رسمي للولاية يستجيب لأحدث تقنيات التكنولوجيا المستعملة .
- بنشر التقارير الثلاثية والسنوية الخاصة بنشاط خلية الإنفاذ إلى المعلومة.
- بمواكبة وحضور دورات تكوينية حول الإنفاذ إلى المعلومة
- بمواصلة عملية فرز وتصنيف الأرشيف الراجع بالنظر للولاية وفق المعايير المعتمدة وحسب الآليات المعمول بها في الغرض وقد تمّ وفقا لذلك تعميم وتوزيع جداول مدد استبقاء الوثائق المشتركة وجداول التصنيف.

### **2- المستوى التفاعلي**

ورد على الولاية خلال سنة 2018، 22 مطلباً للإنفاذ موزعة كالاتي :

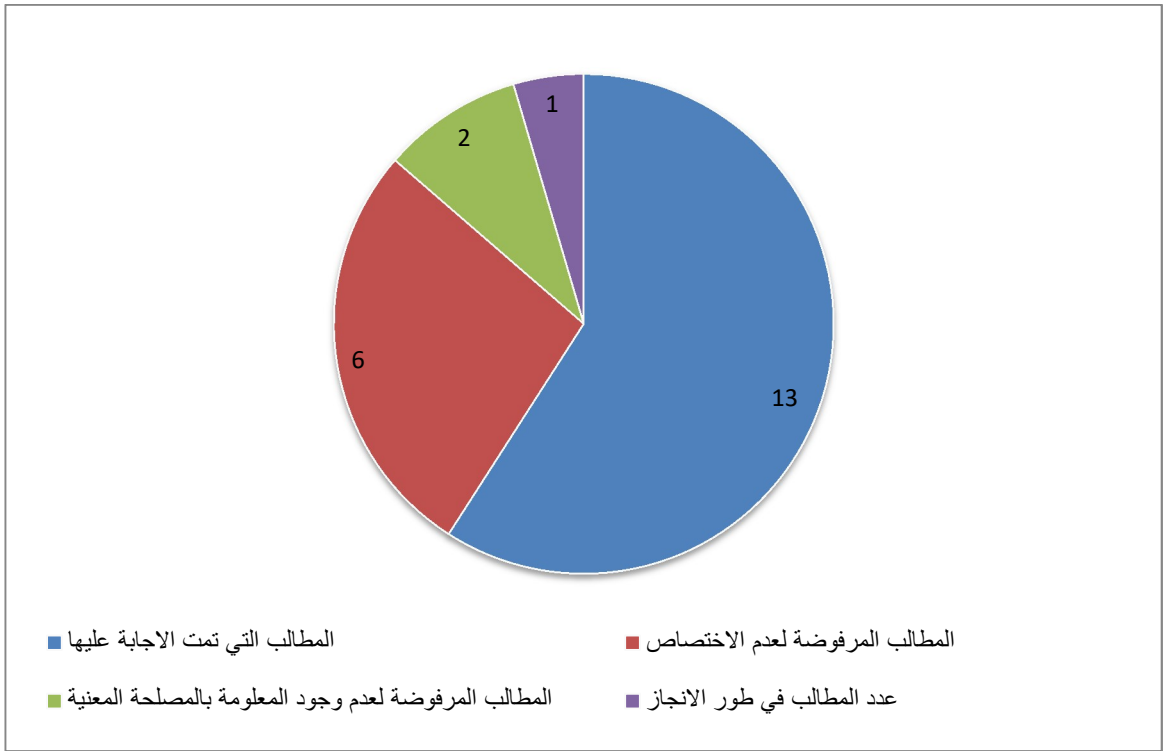
طالب المعلومة	عدد المطالب
المواطنين	15
المجتمع المدني	4
مختلفات	3
المجموع	22

### المطالب الواردة على خلية النفاذ



وتمت الإجابة عليها سواء بتوفير المعلومة أو عدم توفيرها مثلما يبيته الجدول التالي:

عدد المطالب في طور الانجاز	المطالب المرفوضة لعدم وجود المعلومة بالمصلحة المعنية	المطالب المرفوضة لعدم الاختصاص	المطالب التي تمت الإجابة عليها	عدد المطالب الجمالية
1	2	6	13	22

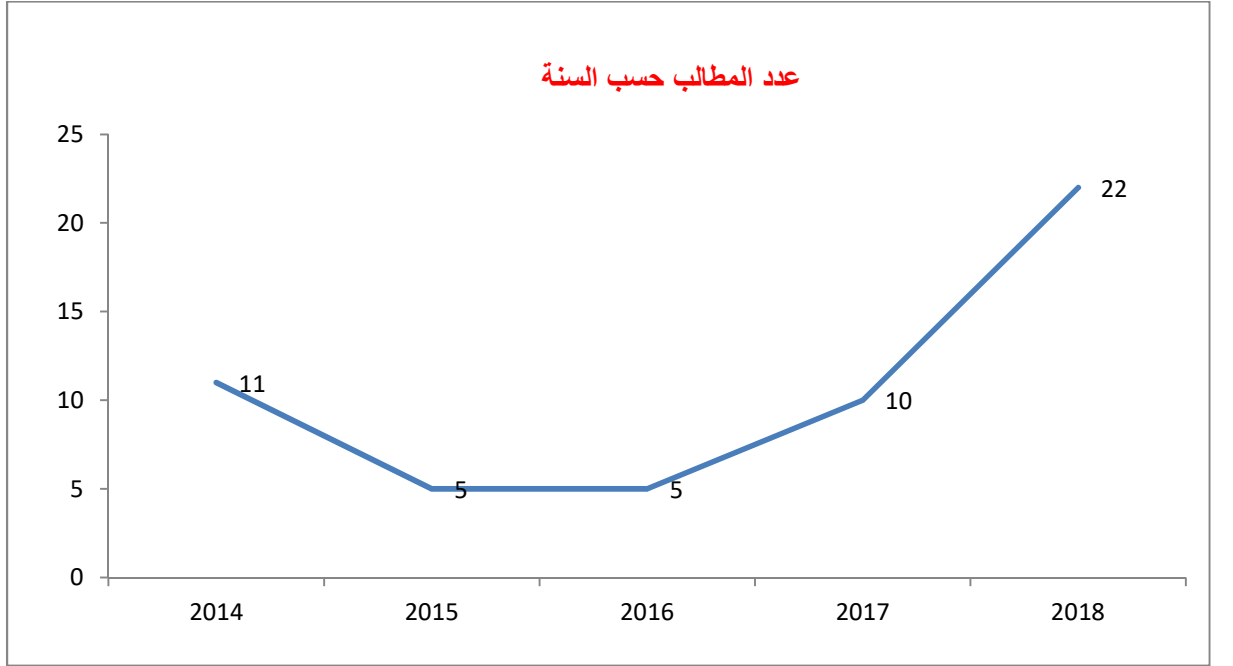


وتمّ تسجيل مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل وتسجيل مطلبي تظلم قضائي لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة تمّ البتّ في إحداها وإحالة نسخة من الحكم الصادر عن الهيئة إلى مقرّ ولاية تونس التي التزمت بمنطوق الحكم ومكنت المدّعي من المعلومة المطلوبة.

وبمقارنة عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ سنة 2018 (22 مطالبا) بالمطالب التي تلقتها خلال السنوات 2014-2017 (31 مطالبا) نلاحظ ارتفاعا ملحوظا مردّه وعي المجتمع بمختلف طوائفه بحقه في الحصول على المعلومة مهما كان نوعها - ما لم تكن معنية بالاستثناءات المنصوص عليها بالقانون عدد 22 لسنة 2016 - ليتمكّن من المتابعة والتقييم والمحاسبة .

## تطور عدد مطالب النفاذ سنويا

السنة	عدد المطالب
2014	11
2015	5
2016	5
2017	10
2018	22



## آجال الإجابة على المطالب

حدّد المُشرّع في الفصل 14 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة أجل 20 يوما لتمكين طالب النفاذ من المعلومة و48 ساعة في صورة التأكد، وفي هذا الإطار احترمت خلية النفاذ إلى المعلومة أجل 20 يوما في 12 مطلباً وتجاوزته في 9 مطالب للأسباب التالية:

- مراجعة رئيس الإدارة في المطلب المُقدّم
- انتظار إجابة المصلحة المالكة للمعلومة
- البحث في الأرشيف

### 3-تنظيم الأرشيف وتصنيف الوثائق الإدارية

تطبيقاً لأحكام القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل الستين (60) منه، تسعى مصلحة الأرشيف إلى استكمال تنظيم الأرشيف الخاص بالولاية وذلك من خلال شروعها في تحيين قائمة الملفات والوثائق الخصوصية الجاري بها العمل بهدف مراجعة وتحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية .

### 4-التكوين والتأهيل في مجال النفاذ

- المشاركة في الاحتفال الذي نظّمته هيئة النفاذ إلى المعلومة بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لصدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ومرور سنة على دخوله حيّز التنفيذ وذلك يوم 22 مارس 2018 بنزل المشتل تونس .

-حضور اجتماع بالإدارة العامة للإصلاح الإداري والدراسات المستقبلية برئاسة الحكومة لمناقشة مشروع المنشور التفسيري لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة و ذلك يوم 13 افريل 2018.

-حضور اجتماع بالإدارة العامة للإصلاح الإداري والدراسات المستقبلية برئاسة الحكومة يوم 24 ماي 2018 للنظر في مشروع تركيز منظومة الكترونية للنفاذ إلى المعلومة وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

-في إطار التعاون بين منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) والإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية برئاسة الحكومة وهيئة النفاذ إلى المعلومة ، تمّ تنظيم ورشة عمل بمشاركة بعض



المكلفين بالنفاذ لإعداد دليل مُبسط حول الحق في النفاذ إلى المعلومة يوم 25 جوان 2018 بنزل "لايكو" تونس .

- حضور حفل توقيع اتفاقية التعاون والشراكة بين بلدية حلق الوادي والجمعية التونسية للمراقبين العموميين في مجال النفاذ إلى المعلومة في إطار برنامج "انشر" نيابة عن السيد الوالي وذلك يوم 27 أوت 2018 بمقر بلدية حلق الوادي.

-تمّ تنظيم دورة تكوينية في مجال الحقّ في النفاذ إلى المعلومة من 17 إلى 19 سبتمبر 2018 بنزل "قولدن توليب المشتل"تونس وذلك تحت إشراف الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية برئاسة الحكومة وهيئة النفاذ إلى المعلومة ومنظمة المادة 19 .

- المشاركة في ملتقى تكويني حول صيغ وإجراءات التصرف في الموارد البشرية نظمتها وزارة الشؤون المحلية والبيئة يوم 24 سبتمبر 2018 بمركز التكوين و دعم اللامركزية.

- المشاركة في الاحتفال باليومين الوطني والعالمي للنفاذ إلى المعلومة يومي 26 و 27 سبتمبر 2018 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة **UNESCO**.

-المشاركة في ورشة تكوين حول المرجعية الوطنية للحوكمة أيام 29-30 و31 أكتوبر 2018 بنزل المشتل تونس نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وعملا على دعم الجهود في إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة.

### III-التحديات والمعوقات

#### 1- النقائص المرتبطة بالتشريعات:

إنّ المصادقة على قانون النفاذ إلى المعلومة في تونس دليل على إرادة تشريعية تهدف إلى التجديد والتطوير ودعم الشفافية، ويتأكد ذلك بتعميم هذا الحق وإمكانية المطالبة به سواء كان إزاء المؤسسات العمومية أو الخاصة. وبالرغم من ضرورة نشر القانون وتوعية العامة به وبضرورة مساهمتهم في تكريس

إلزامية هذا القانون، إلا أنه يستوجب وضع الآليات الضرورية لتفعيله (الأوامر المتعلقة بتطبيقه) إضافة إلى استكمال كامل المنظومة القانونية للشفافية (القانون المتعلق بإعادة استعمال المعطيات ومنظومة تصنيف الوثائق الإدارية ومقرّر وزير المالية المتعلق بضبط التكاليف...)

## **2- النقائص المرتبطة بواقع النفاذ:**

- إن عدم إفراد هيكل داخلي خاص بالنفاذ تعهد إليه مهمة تنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة أدى إلى عدم وضوح مهام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقه مع عدم تفرّغه الكلي.

- عدم تخصيص انتدابات جديدة بعنوان خطة مكلف بالنفاذ.

- عدم توضيح معالم النفاذ إلى المعلومة التي يتحملها حاليا الهيكل المعني.

- غياب خطة عمل وطنية موحّدة تخص برنامج النفاذ إلى المعلومة.

- غياب تصنيف وطني للوثائق الإدارية يفتح الباب أمام الضبابية.

- عدم صدور القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

- غياب إطار قانوني ينظّم إعادة استعمال المعلومات العمومية وهو أمر مهمّ اقتصاديا واستغلاله يمكن من دعم فرص الاستثمار وخلق مواطن شغل إضافية.

## **3- النقائص المرتبطة بواقع النفاذ داخل الولاية:**

- عدم الانطلاق في عملية النشر الاستباقي للمعلومة على موقع واب الولاية.

- الرفض السيكولوجي لمنح المعلومة باعتبار أنّ العديد من الأعوان يعتقدون أنّ المعلومة ملكا لهم أو بحجّة سريتها.

- غياب الإمكانيات المالية للقيام بدورات تحسيسية وتكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة.

- غياب التنسيق بين خلية النفاذ إلى المعلومة ومصلحة الأرشيف فيما يخصّ تنظيم وتصنيف الأرشيف.

## IV-التوصيات والمقترحات

- استكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ

- دعم مصلحة الأرشيف بانتداب أعوان مختصين في الأرشيف حتى يتم التسريع في عملية استكمال الأرشيف.

- الحرص على تركيز منظومة الكترونية للأرشيف والتصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.

- ضرورة النظر في تخصيص اعتمادات بالميزانية خاصة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بهدف تكريس هذا الحق على المستوى العملي وخاصة فيما يتعلق بالنشر الاستيعابي للمعلومة و تكوين الإطارات والأعوان في مجال النفاذ إلى المعلومة.

- نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة بالتعاون مع هيئة النفاذ إلى المعلومة ومكونات المجتمع المدني .

- القيام بتقييم دوري حول مدى تكريس حق النفاذ من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام قانون النفاذ.

أمّا بالنسبة للنفاذ بالولاية ولتجاوز الإشكاليات نقتح:

- الإسراع في استكمال إجراءات تحيين موقع الواب للقيام بعملية النشر الاستيعابي للمعلومة.

- نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة عن طريق دورات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان ولاية تونس ومعتمدياتها.

- إعداد دليل إجراءات للمواطن لتبسيط عملية الحصول على المعلومة.

- تكوين لجنة إدارية على مستوى الولاية وهي لجنة استشارية مكلفة بإعداد ومتابعة برنامج النفاذ إلى المعلومة بالولاية، وتتولى بالخصوص تقديم الاستشارة حول جميع المسائل المتعلقة بمجال تطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة ومطالب النفاذ.

- النظر في إمكانية انضمام ولاية تونس إلى برنامج شراكة الحكومة المفتوحة بوزارة الحوكمة وذلك بهدف تبادل المعلومات وفتح البيانات للعموم .